الدين والمتلكفات

قادة الرأي يستهجنون «جمعة المشترك» الخاصة

■ لوجهة غير بعيدة عن كنيسة «القليس» صلَّى نفر من الناس الجمعة الماضية من أجل حق «الموبايل» في التطفل على الناس.كانوا قلة قليلة من حزب الاصلاح يفاخرون «بقداسة» معركتهم.. بينما تركهم العقلاء يخوضون فضيحة تعد الأولى من نوعها.. والملفت ان نائباً في البرلمان قرر ان يدافع في خطبتي جمعة ذلك اليوم عن «الموبايل» كممثل لجميع أنواع أجهزة «الموبايل» في اليمن.

توفيق الشرعبي

• أحمد ناجي: لاينبغي لحزبٍ ما أن يحتكر ماهو حق للأمة

• نبيل الصوفي: استخدام المفاهيم العقائدية في الخلافات ملاحقة لانهاية لها..

لقد اعتصم اولئك النفر بين سوري مبنى رئاسة الوزراء ووزارة الاعلام، كان ابناء اليمن من كل الاحزاب في بيوت الله يؤدون صلاة الجمعة وأمام مجلس الوزراء كان «الشيخ دحابه» وأتباعه يكررون نفس الشعارات التي تذكّرنا بنفس تلك الشعارات التي ظل يرددها رأس الفتنة الصريع حسين الحوثي..

توظيف العبادة

يقول الدكتور عبدالله علي الخلاقي – امين عام جامعة حضرموت : ان زج الدين في السياسة واتخاذ الصلاة في الساحات العامة، واقامة الخطب الجامعة في الطرقات كتعبير عن عملية احتجاج او عدم رضى، اسلوب سياسي مبتذل في محاولة لإحداث فرقعات ودعايات لاجدوى منها، وانما تستغل فئة الشعب العامة التي هي أقل وعياً باهداف هذه الصلاة والتأثير عليها لاحداث مكاسب ودعاية سياسية..

واضاف: بالنسبة للتعبير عن الآراء والافكار والتي تريد ان تعبر عنها بعض الاحزاب او الشخصيات السياسية والاجتماعية التي تريد ان تلعب دوراً في المجتمع يمكنها ذلك عبر أطر محددة وموجودة كالصحافة التي تمتلكها وكذلك برامجها السياسية واجتماعاتها العامة التي تعكس فكرها.اما الاعمال والحركات التي تقوم بها كاستغلال الصلاة في الطرقات والساحات العامة انما هي اعمال يتقرب بها العبد الى ربه ولايجب توظيفها سياسياً.

وقال اعتقد انه من حق اية جماعات ان تتخذ لها شكلاً من اشكال التعبير ودستورنا وقوانيننا اليمنية تنظم وتكفل ذلك، وقد اعطت الحرية كاملة للصحافة بمختلف توجهاتها، لكي تصل الى كل مواطن دون اعاقة، ألا يكفي القوى السياسية او غيرها التعبير عن آرائها عبر هذه الوسائل في ظل التطور الديمقراطي الذي نما في هذا البلد بفضل الوحدة المباركة والذي تحقق نتيجة للحوارات والمناقشات الجادة وليس باثارة الشارع او القيام بحركات وأعمال استفزازية لاتنم إلاّ عن التكسب السياسي الرخيص لاثارة المشاعر وايضاً تعبيراً عن عجزها تحقيق مكاسب عن طريق التعبير السليم وبالتالي فإن هذه الاحزاب سبق وان عجزت عن طريق صندوق الاقتراع تحقيق التأييد الشعبي.. ويعتقد ان مثل هذه الاعمال ماهي إلاّ تحضير مسبق من هذه الشخصيات الحزبية لاثارة الشغب قبل الانتخابات النيابية المقبلة. خلاصة انصح المعارضة ان تتجه نحو الحوار الجاد دون اشتراطات حتى يتم التوصل الى الاجراءات الكفيلة باحداث التنمية الديمقراطية والاجتماعية للوطن..

مخزون عقائدي

□ الصحفي والكاتب المعروف نبيل الصوفي ليصبح ملكية خاصة به وبالتالي ينبغي ان ننظر للمسألة في السياق الموضوعي المتمثل في اثراء التجربة الوطنية بهذه الاشكال–الرأي والرأي الآخر.

موضحاً ان مايحدث من اعتصامات وتعبير للمعارضة المدنية يشكل اضافة مهمة وايجابية لرصيد النظام الديمقراطي الذي نعيشه، فالنظام الديمقراطي يكتسب حيوية عندما تمارس منظمات المجتمع المدني فعلها في الاتفاق والاختلاف على اعتبار ان النظام الديمقراطي سلطة ومعارضة..

مشيراً الى ان المعارضة الخارجة عن النظام الديمقراطي هي تلك التي تلجأ الى اسلوب العنف وبالتالي تصبح معارضة ضد السلام الاجتماعي، لكن الممارسة الديمقراطية بالطرق الصحيحة هي شهادة للنظام الديمقراطي.واخ

د. عبدالله الخلاقي: الصلاة عبادة لله ولايجب أن تُستغل سياسياً

من جانبه قال :

– من حيث المبدأ فإن من حق المجتمع استخدام كل الوسائل غير ذات العنف المادي للدفاع عن قضاياه غير ان المشكلة تجربة طويلة، في المجتمع العربي والاسلامي دائماً نقول ان استخدام مفاهيم وعبارات وجمل ومخزون عقائدي في اية عملية صراعية او خلافية لاتاتي بالثمرة المرجوة منها فائت لديك حديث وآية وانا سآتي بآية اخرى وسنظل نتلاحق بعيداً عن نقاط التماس التي كنا مختلفين اصلاً حولها..

واضاف : وعلى ذلك فإنا لا أدعو لتحييد الدين عن السياسة باعتبار السياسة هي اداة تعبدية للانسان المسلم ولكن ليست في قضايا الخلاف المحدد..

بمعنى انت تستطيع ان تستخدم الجمل الدينية مع المحاذير التي أشرت إليها سابقاً ولكن في القضايا العامة في المجتمع لايمكن ان تقحمها في مواضيع سياسية واضحة.. وقال انا ادعو لاستثمار المخزون العقائدي للمجتمع للدفاع عن قيمة العمل.. عن الحرية.. الواجبات.. المسئوليات، الحقوق، الامانة..

لكني لا أرى انه من الصواب ان تستخدم في صراع بين طرفين تحكمهما في اختلافهما واتفاقهما قوانين ادارية وفنية.

شهادة للنظام

□ اما احمد ناجي احمد نائب امين عام اتحاد الادباء والكُتاب اليمنيين فقد قال:

– الدين ليس حكراً لفئة دون اخرى.. الدين شيء ثابت وبالتالي كل شركاء العمل السياسي شركاء في هذا الثابت والجوهر والجدوى ولاينبغي لطرف ان يحتكر ماهو حق للامة بأجمعها وانا أدعم العمل السلمي الديمقراطي واقف ضد العنف في ممارسة العمل السياسي، وحمل السلاح ضد النظام الديمقراطي، اما التعبير الوطني السلمي فيصب في خدمة الديمقراطية وهو شهادة للنظام الديمقراطي ونقطة تقدم نحو المستقبل الذي ينشده فخامة الاخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لتقدم الوطن وازدهاره.

تتم حديثه قائلاً : خلاصة الدين ملك للامة

قالوا إن فاقد الشيء لايعطيه

سياسيون: افتقار المعارضة لتقاليد تنظيمية يجعل توجهاتها عشوائية ويجلب لها المتاعب

■ «الميثاق» – جميل الجعدبي

انتقد الاستاذ عبدالقادر باجمال الامين العام للمؤتمر الشعبي العام– اختلاق الاعذار من قبل بعض أحزاب المعارضة بهدف الهروب من الحوار مع المؤتمر.. موضحاً خلال افتتاحه أعمال الدورة الثانية للجنة الدائمة المحلية بمحافظة عدن ان بعض الاحزاب التي نتحاور معها تريد شكل النظام السياسي فقط..

في الوقت الذي نركز كحزب سياسي على فلسفة النظام السياسي وهو الطريقة الأنسب للعمل السياسي في اليمن.

وفي هذا الصدد يرى استاذ العلوم السياسية بجامعة عدن د. حسين عبدالرحمن باسلامة انه في فلسفة النظام السياسي يكون الهم الوطني هو القاسم المشترك بين الحزب الحاكم والمعارضة.. مشيراً الى ان المعارضة في بلادنا لم تمتلك بعد تقاليدها التنظيمية، متسائلاً هنا : «هل المعارضة من أجل المعارضة ام من أجل البناء؟! واين الحلول التي قدمتها المعارضة..؟!»

مؤكداً ان طبيعة النظام الديمقراطي هو الذي يحدد شكل النظام واية محاولة للبحث عن شكل آخر من أشكال النظام لابد ان ينسجم مع طبيعة البلاد.

ويرى باسلامة «ان الكثير من اجندة المعارضة ليس لديها قدرة على تحقيقها.. ولذلك فهي تبحث عن توافقية لتحقيق ماعجزت عن تحقيقه عبر صندوق الاقتراع».

هروب المعارضة

الدكتور احمد الكبسي – استاذ العلوم السياسية – بجامعة صنعاء اعتبر تهرب احزاب المعارضة من الحوار مع المؤتمر ليس جديداً فقد دأبوا على ذلك منذ العام ١٩٩٤م على الرغم من ان المؤتمر في موقع القوة والسلطة إلاّ انه دائماً مايدعوهم للحوار وهو بهذا اي المؤتمر يكون الحزب المدرّب لبقية الاحزاب.

وانتقد استاذ العلوم السياسية تعمد المعارضة الهجوم على الدولة بدلاً من ان يكونوا عاملاً مساعداً على تحقيق الامن والاستقرار.ويلاح ظ الكبسي من خلال الندوات الاخيرة لاحزاب المشترك «هجوماً شرساً وغير معقول على رموز الدولة» معتبراً مثل هذا التوجه تصرفاً عشوائياً يصنع لصاحبه المتاعب.

واستعرض عدداً من المواقف غير المسئولة لاحزاب المشترك تجاه قضايا وطنية آخرها موقفهم من الفتنة في صعدة قائلاً : «بدلاً من ان يلتزموا بالثوابت الوطنية تجدهم يعمدون لتأجيج المشاكل وتبريرها».

اتهامات جزافية

□ الدكتور محمد عبدالجبار سلام – عميد كلية الاعلام بجامعة صنعاء – يرى هو الآخر ان المعارضة عاجزة عن طرح اي بديل ذي أبعاد حضارية وديمقراطية ولذلك فهي تعمد للطرح «مغالطات واتهامات جزافية» حتى وصل بهم الأمر للنيل من سيادة رئيس الجمهورية.

ويشير استاذ الاعلام بجامعة صنعاء الى حرص المؤتمر دوماً على إشراك القوى السياسية في الحوار فيما احزاب المعارضة وبدلاً من المساهمة الايجابية يذهبون بعيداً عن ذلك وكأنهم يريدون تعطيل مسيرة التنمية برمتها.

وتعليقاً على محاولات أحزاب المشترك اختلاق الاعذار للهروب من الحوار يكتفي سلام بالقول «فاقد الشيء لايعطيه».

تحديات الديمقراطية في اليمن الموحد

■ منذ قيام الجمهورية اليمنية في ١٩٩٠ بتوحيد الشطرين اليمنيين الشمالي والجنوبي، شكّل النظام اليمني بتأن شديد سياساته بلغة الديمقراطية، لكنه وفي نفس الوقت يكبت المبادرات التّي ربما تساعد في تسهيل الاندماج مع الديمقراطية.. لقد أصبحت هناك زيادة واضحة في مستوى النشاط السياسي الشعبي، بل أن بنية السلطة في البلاد قد أثبتت مرونة في الإصلاح السياسي.

بقلم: سارة فيليبس ■

فعلى الرغم من أن رئيس البلاد علي عبدالله صالح هو نفسه منذ ما قبل تحقيق الوحدة، لكن غالباً يُنظر إلى اليمن بأنها قد خطت خطوات حقيقية نحو الديمقراطية. ففي العام الماضي، كانت البلاد تحت دائرة الأضواء الدولية بإجراء الانتخابات الرئاسية التي حصل فيها رسمياً منافس حقيقي للرئيس صالح على نسبة ٢٢٪ من مجموع المصوتين.

مدير برنامج الشرق الأوسط التابع للمعهد الوطني الديمقراطي قال: "لقد شهدنا تطورات ديمقراطية في الشرق الأوسط خلال العشر السنوات، وربما أن هذه الانتخابات (اليمنية) هي الأبرز". في اليمن هناك أيضاً نقاشات برلمانية وسياسية عامة نشطة، حيث ينتقد فيها المواطنون وعناصر المعارضة الحكومة بشكل متكرر.

وزادت عدد المقاعد البرلمانية لحزب المعارضة الرئيسي أربعة أضعاف بين ١٩٩٣ و٢٠٠٣ وبشكل عام هناك مشاركة حماسية في العملية الانتخابية. وغالباً ما يطلق الرئيس صالح تصريحات حول أهمية العمل بمبادئ الديمقراطية.

وبالفعل، فقد أصبحت فكرة الانتقال التدريجي إلى الديمقراطية منبراً مهماً للحكومة اليمنية لكسب الشرعية داخلياً ودولياً. ولكن بالممارسة فإن الوضع مازال يبدو أكثر تعقيداً. فإلى جانب بعض التغييرات المتقدمة، فالحكومة يشوبها الفساد بشكل متزايد، والمعارضة السياسية منقسمة جداً وأصبحت غير قادرة على انتزاع امتيازات حقيقية من النظام.

وأصبحت هناك زيادة مقلقة في مضايقة الصحفيين في السنوات الأخيرة، حتى أن الصحف التي تديرها الحكومة تنشر أحياناً مقالات تنتقد فيها التضييق على حريات الصحافة. بمعنى أن اليمن تمارس بعض مظاهر الديمقراطية، لكن ليس مقبولاً أن تقيدها في الواقع.

التغييرات التي شهدتها اليمن منذ ١٩٩٠ لاتمثل تحولاً ديمقراطيا جوهريا لكنها تحتوي على عناصر لعدة أشكال عامة للتغيير السياسي في العالم العربي، حيث تعد الانفتاحات المقيدة بحدود والتعددية المسيطر عليها عمليات مترابطة مع بعضها.

تعددية مركزية

التوحد هو الأساس الذي حققه دمج النظامين السابقين في ما كان نظريا إلى حد معقول أنه اقتسام للسلطة، حيث يمتطي النظام السياسي الحالي على مجتمع يتمتع ببنية قبلية قوية غالبا ما يتمتع باستقلالية فعلية عن الدولة، وإلى جانب القبيلة يعايش النظام اختلافات إقليمية كبيرة وفقر مدقع في البلاد.

تجربة اليمن في الأساليب الديمقراطية وإقامة المؤسسات يجب أن تكون واضحة على خلفية هذه التركيبة القبلية والوحدة، وهي المهمة التي صارت تمثل قلقا مهيمناً للنظام منذ ١٩٩٠م.

كما أن الشطر الشمالي سابقا كان نظاما محافظا بسوق حر اعتمد بشكل كبير على المساعدات الخارجية من الغرب، في حين حدد الشطر الجنوبي هويته بالدولة الماركسية التي كانت مسنودة من الإتحاد السوفيتي. لكن إجراءات التوحد كانت تبرز أولى مظاهر الديمقراطية في البلاد واستعداد مكثف لتنافس سياسي يقوض أي تدخلات خارجية.

هناك نقاش كبير حول الأسباب الكامنة وراء الركض بشكل مفاجئ إلى الوحدة، لكن من الواضح أن كلا الجانبين كانا مجذوبين إلى مكاسب سياسية واقتصادية قصيرة المدى وربما أن كل طرف اعتقد أن بإمكانه خداع نظيره لتوسيع نفوذه. فكانت أجواء انعدام الثقة بين القيادات نابعة من الطريقة التي تم بها إدارة الوحدة. وبالرغم من البداية المبكرة للرغبة في انتهاج الديمقراطية، إلا أنه كان هناك صراع داخلي وإقليمي شديد لشق تلك الرغبة.

تعزيز حكم القانون

إذا تم إحداث إصلاح سياسي متقدم، فإن قدرة دولة المؤسسات ستعزز فرص قوة القانون في البلاد. فعلى الرغم من أن الكثير من قوانين اليمن تواكب المعايير الدولية على الورق فقط، فالمواطنون اليمنيون سواسية نظريا أمام القانون لكن في الواقع فإن تطبيق العقوبات يتم بشكل متفاوت.

فالتدخل في إجراءات القضاء واستمرارية تولي القضاة لمناصبهم بتعيين سياسي، يحدث اختلالاً في ميزان القضاء بشكل كبير منحازا لمن هم في السلطة. ومن المستحيل البحث عن إصلاح قضائي بشكل نظام حماية للعلاقات الشخصية. فمازال ارتباط اليمنيين بالمؤسسات القضائية الرسمية متدنياً بعكس ما هو حاصل في دول عربية مثل مصر.

وبما أن معظم اليمنيين يعانون من انعدام الثقة بالأنظمة القضائية في بلادهم ويرون عدم أهليتها، فمن المحتمل أن يجد الإصلاح الحقيقي تجاوبا بمستوى متدن.

تعزيز الإدارة المحلية

يعيش تقريبا ثلاثة أرباع اليمنيين في المناطق الريفية، والسلطة متمركزة بشكل كبير في العاصمة صنعاء. المدافعون عن الديمقراطية متحمسون لتعزيز تجربة المجالس المحلية في اليمن، لكن تلك المجالس مازالت بحاجة إلى سلطة واستقلالية حقيقية عن المؤسسات المركزية التي مازالت هي أيضا تواصل إعاقة تقدمها.

وبالرغم من أن المجالس المحلية التي تأسست في ٢٠٠١ لم يكن لديها الخبرة الكافية والقدرة الكاملة لتنفيذ المهام المناط بها، فقد أصبحت قادرة على توسيع دورها وتأثيرها الفاعل مستقبلا. وهناك توجه لانتخاب رؤساء المجالس المحلية، الذين مازال تعيينهم من قبل رئيس البلاد.

دعم المانحين لليمن

على الدول المانحة أن تحاول التأكيد على أهمية إيجاد حلول قابلة للتنفيذ لمشاكل اليمن. فقد مول الكثير من المانحين الغربيين برامج التعددية السياسية والمجتمع المدني وتدريب الصحفيين وكل تلك البرامج لاقت استحسانا من المشاركين، لكن نجاح البرامج مازال محدود الفائدة بسبب المركزية المكثفة في اليمن.

يمكن لتلك البرامج أن تساعد في توفير المعلومات وبناء القدرة الذاتية لتلك الجماعات المستهدفة لتركز عليها، لكن تلك الجماعات لاتستطيع أيضا تقديم الكثير بسبب الانقسام السياسي في أوساطها.

■ (أستاذة السياسات العربية في الجامعة الوطنية الاسترالية وهي خبيرة في سياسات الاستقرار الإقليمي والإصلاح السياسي. متخصصة أيضا في شؤون السياسة اليمنية والمشاركة السياسية والديمقراطية والإصلاحات في العالم العربي ودور الإسلاميين في تلك الإصلاحات).

– واشنطن– منظمة هبة كارنيجي للسلام الدولي